المدرسة والحراك الاجتماعي

د. حنان مالكي

جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

يعد التعليم اليوم من أهم العوامل التي تؤدي إلى احداث الحراك الاجتماعي؛ والمدرسة هي المؤسسة الاجتماعية التي أوكل اليها المجتمع هذه المهمة بعد وظيفة التنشئة الاجتماعية، التي تتشارك مع الاسرة فيها؛ فبعد تراكم المعرفة وظهور التكنولوجيا وتطورها على وتيرة متسارعة، زادت أهمية المدرسة والتعليم في المجتمعات المعاصرة، لم يحدثه هذا الأخير من تحولات وتغيرات في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، وهذا ما يؤدي بالعديد من الحالات بحدوث ما يسمى بالحراك الاجتماعي، فما العلاقة التي تربط المدرسة والتعليم بصفة خاصة بالحراك الاجتماعي؟ وما هو الدور الذي تلعبه المدرسة في احداث الحراك الاجتماعي؟

Abstract:

Education today is the most important of the factors that lead to social mobility; and the school is a social institution entrusted with the task of society after the function of socialization, that share with the family; After the accumulation of knowledge and the emergence of technology and development at the pace accelerated, the greater the importance of school and education in contemporary societies, not caused by the latter of shifts and changes in various spheres of social life, This is what causes many of the cases, the occurrence of so-called social mobility, what is the relationship between the school and education in particular, social mobility?

مقدمة:

تشهد المجتمعات منذ بداية الأزل تقلبات وصراعات أدت الى تغيرات، تتحرك فيها طبقاتها صعودا ونزولا، حيث فرضت الحياة الاجتماعية على الفرد التعايش والتفاعل مع الآخرين، بحكم انه كائن اجتماعي بطبعه، الامر الذي دفعه الى السعي لتحسين وضعيته وتغييرها باستمرار، فظاهرة وجود طبقات اجتماعية ظاهرة لا يكاد يخلو منها أي مجتمع انساني، ولكنها تختلف من حيث الدرجة من ومن فترة زمنية الى أخرى، نتيجة لعوامل مختلفة منها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، هذا التغير بين الطبقات يطلق عليه علماء الاجتماع بالحراك الاجتماعي.

وتعتبر المدرسة من المؤسسات الاجتماعية التي تضطلع بمهمة التنشئة الاجتماعية؛ من خلال اعداد الأفراد وتهيئتهم للحياة الاجتماعية، وهي بالتالي ومن خلال عملية التعليم من اهم العوامل التي تؤدي الى عملية الحراك الاجتماعي.

أولا: مفاهيم الدراسة.

1-1- المدرسـة (المفهوم والنشأة):

بالرغم من إن المظاهر الأولى للتنشئة الاجتماعية تبدأ وتترعرع في جو الأسرة إلا إنها لم تعد تستأثر وحدها بتلك التنشئة في عالمنا المعاصر وذلك نتيجة النمو المتزايد للأبحاث والتكنولوجيا مما أدى إلى الاهتمام بالتعليم عن طريق المدارس التي أوجدها المجتمع وأصبحت بناء أساسيا من أبنيته، أوجدها لتقوم بتربية أبنائه وتنشئتهم، حيث لا يوجد أي مؤسسة اجتماعية أخرى تمتلك من الفرص ما تمتلكه المدرسة: فما هو تعريف المدرسة؟ ومتى نشأت وما هي مراحل تطورها؟

شهد النصف الثاني من القرن العشرين؛ نموا متزايدا للأبحاث والدراسات الاجتماعية التي تتناول المدرسة بالدراسة والتحليل، وتمخضت هذه الأبحاث عن ميلاد علم الاجتماع المدرسي، الذي يكرس نفسه لدراسة المدرسة وتقصي أبعادها كظاهرة اجتماعية تربوية.

ولم تكن الأبحاث الجارية في ميدان المسألة المدرسية، وليدة الصدفة العابرة، أو الترف العلمي، بل كانت استجابة موضوعية ملحة، اقتضتها التطورات الاجتماعية العاصفة التي انعكست على بنية المدرسة ووظائفها، وعلاقاتها مع الوسط الاجتماعي؛ وفي إطار هذه التطورات الجارية بدأت المدرسة تطرح نفسها كإشكالية اجتماعية بالغة الأهمية والتعقيد.

1-1-تعريف المدرسة:

تتباين تعريفات المدرسة وتحدياتها، بتباين الاتجاهات النظرية، وبتنوع مناهج البحث الموظفة في دراستها، ويميل اغلب الباحثين اليوم الى تعريف المدرسة بوصفها نظاما اجتماعيا، وفي إطار ذلك التنوع المدرسي يمكن استعراض مجموعة من التعريفات التي تؤكد تارة على بنية المدرسة وتارة اخرى على وظيفتها.

ففي اللغة يعرف معجم العلوم الاجتماعية المَدْرَسَةُ: بأنها بناء أو مؤسسة تربوية محددة، فالمدرسة والمنهج مصطلحان يعنيان المضمون نفسه في العلوم الاجتماعية"(1).

أما في الاصطلاح فيعرفها **فرديناند بويسون** على أنها: مؤسسة اجتماعية ضرورية تهدف إلى ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة من اجل إعداد الأجيال الجديدة، ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية.

ويعرفها **فريدرك هاستن** "بأنها نظام معقد من السلوك المنظم الذي يهدف إلى تحقيق جملة من الوظائف في إطار النظام الاجتماعي القائم". وينظر **أرنولد كلوس** إلى المدرسة بوصفها "نسقا منظما من العقائد والقيم والتقاليد، وأنماط التفكير والسلوك التي تتجسد في بنية المدرسة، وفي إيديولوجيتها الخاصة"[(2)].

في حين جاء مفهوم المدرسة حسب "ريمون بدون" في قاموس علم الاجتماع على أنها نظام اجتماعي يتكون من مجموعة وظائف؛ الإدماج والحراك الاجتماعي، وهو نظام تعليمي مستقل يضم مجموعات معرفية تعمل على كفاءة الأجيال الجديدة، هدفها العمل من أجل استمرارية هذا النظام، حيث وضح أن:

« Ecole(sociologie de l') : pour la sociologie, l'école est d'abord une institution qui remplit des fonction globales d'intégration et de mobilité sociale, l'autonomie relative du système d'enseignement justifie cependant que l'on s'intéresse aussi à son organisation interne, à la spécifié de son action, qui consiste à transmettre dans le cadre d'une programmation délibérée, des ensembles de connaissances, de compétences et de dispositions aux jeunes générations, ainsi qu'aux attentes et aux pratiques des différents acteurs sociaux concernés par son fonctionnement ».[3]

كما عرفها بعض التربويون العرب: بأنها تلك المؤسسة التي أنشأها المجتمع لتتولى تربية النشء الطالع، وهي تلك المؤسسة القيمة على الحضارة الإنسانية.

ومنه؛ تكاد تجمع التعريفات الخاصة بالمدرسة على ان المدرسة نظام متكامل، يتكون من عناصر محددة ومتفاعلة، وتمارس أدوار ووظائف اجتماعية محددة في إطار الحياة الاجتماعية.

التعريف الإجرائي للمدرسة:

إن المدرسة هي أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتخصصة، وهي نظام متكامل له وظائف اجتماعية محددة في إطار الحياة الاجتماعية، أوجده المجتمع للقيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية كمؤسسة مكملة للمؤسسة الأولى (الأسرة)، حيث تعمل على تلقين العلم والثقافة من جيل الى جيل، ساعية بذلك لتحقيق نمو الأبناء جسميا وعقليا ووجدانيا واجتماعيا، وتربيتهم وفق معايير واتجاهات المجتمع الذي ينتمون اليه، بشكل يؤهلهم للاندماج فيه اندماجا ايجابيا.

1-2-نشأة المدرسة وتطورها: مرت المدرسة عبر تاريخها بثلاث مراحل، وهي:

أ-العائلة (الأسرة) كمدرسة: من المعلوم أن العائلة في المجتمعات البدائية كانت هي المسؤولية الوحيدة عن تربية الطفل ورعايته، إذ لم تكن المدارس موجودة

آنذاك، وقد كان الطفل في هذه المجتمعات البدائية يتعلم عن طريق ملاحظة وتقليد ومحاكاة ما يفعله أفراد عائلته وبخاصة الأبوان، وبهذا فقد كان التعليم يتم بصورة غير مقصودة، فلا الأبوان كانا يعيان بأنهما يقومان بدور المعلم، ولا الأولاد كانوا يعون بأنهم يمارسون دور التلاميذ وبالإضافة إلى ذلك، كان الأولاد يتعلمون الشيء الكثير من خلال البيئة واللعب.

ب-القبيلة كمدرسة: كانت القبيلة المدرسة الثانية للأطفال المكملة لدور العائلة أو الأسرة في المجتمعات البدائية، فقد كان الطفل يتعلم أيضا من خلال محاكاته وتقليده لمن هم أكبر منه سنا في القبيلة كشيخها أو كاهنها، كما لم تكن المدرسة البينية كافية لإعداد الطفل من الناحية الروحية، فاستعان الآباء بخبراء القبيلة أو عرافيها لهذا الغرض، وكان العرافون يفسرون ويعللون للأطفال الظواهر الروحية والطبيعية بصورة تغلب عليها السذاجة، وعلى نحو خرافي أسطوري.

جـ-المدرسة الحقيقية وعوامل ظهورها: لقد كان لغزارة التراث الثقافي المتمثل في زيادة المعلومات والمعارف وتراكمها، وتعقد هذا التراث المتمثل في تنوع معارفه وتشعبها وتشابكها وصعوبة نقلها من جيل إلى جيل، واستنباط اللغة المكتوبة، وظهور التراث الثقافي المكتوب الذي ألزم الناشئة ضرورة تعلم اللغة للاطلاع على هذا التراث وفهمه واستيعابه، لقد كان لهذه العوامل جميعها دورها البارز في ظهور المدرسة بمفهومها الحقيقي.

1-3-أنواع المدرسة: هناك نوعان من المدارس هما:

أ-المدارس العامة أو الحكومية: وتتولى الحكومات عادة أمر تأسيسها وتمويلها وإدارتها، في محاولة منها لتدعيم تكافؤ الفرص التعليمية لأبناء الشعب ن لهذا يكون التعليم في هذه المدارس مجانيا.

ب-المدارس الخاصة: ويؤسسها ويمولها ويديرها عادة أفراد أو هيئات خاصة، وتلعب هذه المدارس دورا تكامليا مع المدارس العامة أو الحكومية.

1-4- بنية المدرسة: يشكل الاتجاه البنيوي الوظيفي احد ابرز التيارات السوسيولوجية التي تبحث في بنية المدرسة ووظيفتها، ويعد كل من **راد كليف**

براون ومالينوفسكي، من رواد هذا الاتجاه السوسيولوجي الحديث، الذي ظهر في العقد الأول من القرن العشرين ويتزعم هذا الاتجاه حاليا كل من **تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون**، وفي مجال تحديده للنظام، يميز **بارسونز** عموما بين أربعة مجموعات مكونه للنظام وهي الأدوار التي تتمثل في النشاطات التي يقوم بها الأفراد، ويلي ذلك منظومة المعايير التي تسود داخل النظام، ثم الجماعات كجماعات الصفوف والعائلات والأفراد، وأخيرا منظومة القيم التي تسود داخل النظام وتوجه مسار حركته.

ويجري اليوم توظيف المنهج البنيوي الوظيفي لدراسة بنية النظام المدرسي وتحديد مكوناته ونسق فعالياته الداخلية والمجتمعية، ومن الدراسات الهامة التي اعتمدت على هذا المنهج، يمكن الإشارة إلى "دراسة كوردون وأعمال كولمان في الولايات المتحدة حيث ركز الباحثان على تحليل بنية النظام المدرسي ونسق العلاقات التي يقوم بين جوانب هذا النظام وفقا للاتجاه البنيوي الوظيفي"[(4)].

وتسعى الدراسات البنيوية الوظيفية الجارية في ميدان المؤسسة المدرسية اليوم إلى تحديد العناصر المكونة للنظام المدرسي، كما تسعى إلى تحديد نظام التفاعلات القائمة في داخلها من اجل تحديد الملامح الأساسية لدورها ووظيفتها الاجتماعية، وقد استطاعت هذه الدراسات أن تحدد الأطر البنيوية الأساسية للمؤسسة المدرسية على النحو التالي:

1- جماعات التلاميذ.
2- جماعات المعلمين.
3- الإداريون.
4- الجماعات الاتصالية (مجالس المعلمين ومجالس الأولياء) .
5- منظومة المناهج والمقررات التربوية.
6- جماعة الخدمة.
7- جماعات الموظفين.
8- القيم والأعراف السائدة.

9- الأهداف التربوية.

1-5-وظائف المدرسة:

"يرى **جويل روسني** أن وظيفة المدرسة لا تقف عند جدود نقل المعارف الموجودة في بطون الكتب فحسب، وإنما في عملية دمج هذه المعارف في أوساط المعنيين بها وينظر جون ديوي إلى المدرسة بأنها مؤسسة اجتماعية تعمل على تبسيط الحياة الاجتماعية واختزالها في صورة أولية بسيطة. وفي مكان آخر يقول ديوي: أن المدرسة هي قبل كل شيء مؤسسة أوجدها المجتمع لإنجاز عمل خاص، هو الحفاظ على الحياة الاجتماعية وتحسينها"[5].

وتكمن وظيفة المدرسة، كما يرى كلوس، في تحويل مجموعة من القيم الجاهزة والمتفق عليها اجتماعياً، وقد مارست المدرسة هذا الدور في العصور الوسطية كما هو الحال في القرن التاسع عشر".

ان المدرسة تمارس وظائف اجتماعية وتربوية متعددة، وتتباين هذه الوظائف بتباين المجتمعات، وتباين المراحل التاريخية المختلفة، ويمكن لنا في هذا السياق أن نميز عدداً من المحاور الأساسية لوظائفها المجتمعية، حتى يتبين لنا مدى أهمية هذه المؤسسة:

أ- وظيفة التنشئة الاجتماعية:

تعد المدرسة بحق الوكالة الاجتماعية الثانية، بعد الأسرة، للقيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية للأطفال، والأجيال الشابة؛ حيث تقوم المدرسة بإعداد الأجيال الجديدة روحيا ومعرفيا وسلوكيا وبدنيا وأخلاقيا ومهنيا، وذلك من أجل أن تحقق للأفراد اكتساب عضوية الجماعة والمساهمة في نشاطات الحياة الاجتماعية المختلفة.

وتعمل المدرسة، اليوم على تحقيق عدد كبير من المهام التربوية، "ومن بين هذه المهام التي تقوم بها يمكن ان نذكر على سبيل المثال، وليس الحصر، جملة من الوظائف أبرزها: تحقيق التربية الفنية، والتي تتمثل في الموسيقى والرسم

والأنشطة الفنية الأخرى، ثم التربية البدنية، والتربية الاخلاقية والروحية، والتربية الاجتماعية، وتحقيق النمو المعرفي، وأخيراً التربية المهنية"[6].

وفي إطار هذا التنوع الوظيفي للمدرسة يمكن لنا في سياق هذا الفصل أن نعمل على استعراض ثلاثة وظائف أساسية للعملية التربوية في المدرسة وهي: الوظيفة السياسية، الوظيفة الاقتصادية، الوظيفة الثقافية.

ب-الوظيفة السياسية للمدرسة: يرسم كل مجتمع السياسة التي يرتضيها لنفسه، والتي تحقق له غاياته وأهدافه في مختلف مجالات الحياة وميادينها؛ والسياسة هي أداة المجتمع في توجيه الطاقات والفعاليات المجتمعية نحو أهداف منشودة ومحددة.

وهي بالتالي معنية بتحقيق التوازن بين جوانب الحياة الاجتماعية ومؤسساتها المختلفة. وتقوم بين مؤسسة المدرسة، والمؤسسة السياسية، علاقات جدلية عميقة وجوهرية؛ فالمؤسسة السياسية معنية بتحديد أهداف التربية وغاياتها وبتحديد استراتيجيات العمل المدرسي ومناهجه، لتحقيق أغراض سياسية اجتماعية قريبة أو بعيدة المدى، وغالبا ما ينظر إلى المدرسة بوصفها حلقة وسيطة بين العائلة والدولة، لتحقيق الغايات الاجتماعية التي حددها المجتمع لنفسه[7].

وتبين القراءة التاريخية لعمل المدرسة ووظيفتها بوضوح، فعمل المدرسة ومهمتها تتغير بتغير أنظمة الحكم القائمة والأيديولوجيات السائدة، لتتحول المدرسة إلى أداة في يد الدولة لتحقيق أغراض واستراتيجيات وايديولوجيات سياسة الدولة.

جـ-الوظيفة الاقتصادية: يكمن العامل الاقتصادي في أصل نشوء المدرسة، وخاصة في مرحلة الثورة الصناعية الأولى، التي تطلبت وجود يد عاملة ماهرة قادرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة المتطورة. وكان على المدرسة في هذه المرحلة ان تلبي حاجات الصناعة النامية من اليد العاملة المؤهلة.

وما تزال المدرسة تسعى الى تلبية احتياجات التكنولوجيا الحديثة من فنيين، وخبراء، وعلماء، وأيد عاملة، لقد بدأت المدرسة ترتبط تدريجيا، وعلى نحو عميق

مع المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، ويتجسد ذلك المدارس الفنية والمهنية، التي تتصل بشكل مباشر بعجلة الإنتاج الصناعي المتطور. وغني عن البيان ان المدرسة تلعب دورا هاما في زيادة الدخل القومي، وتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المتطورة النامية على حد سواء[8].

وقد كان للاقتصادي الإنكليزي **آدم سميث** فضل السبق على معاصريه في الإشارة إلى أهمية رأس المال البشري ودوره في الدخل الاقتصادي القومي، والذي سبق له القول إن الرجل المؤهل علميا يمكن أن يقارن بإحدى الآلات المتطورة والحديثة والمكلفة في مجال الإنتاج والتوظيف والاستثمار.

ولم تبق هذه الحقيقة الاقتصادية اليوم سرا مرهونا بالاختصاصين فحسب، فلقد بدا الناس يدركون أهمية التحصيل العلمي في رفع مستوى الإنتاج ومستوى الدخل على المستوى الفردي كما على المستوى القومي. وفي هذا الخصوص" يشير **رايموند بدون** إلى ذلك الأمر في كتابه الحراك الاجتماعي ويؤكد أن صورة التعليم بدأت تأخذ مكانها في عقول الناس على أنها عملية توظيف واستثمار وعائدات.

حيث بدأ الناس ينظرون إلى المدرسة من مفاهيم العرض والطلب والتوظيف والعائدات وغيرها. وينظر اليوم أصحاب النزعة الاقتصادية إلى المدرسة في جوانبها الاقتصادية.

ويعملون على دراسة حركتها وفاعليتها بوصفها مؤسسة إنتاجية تطرح نتاجا من الشهادات والناس في أسواق العمل، وهو نتاج تتباين أهميته وجودته بتباين المدة الدراسية، ونوع الدراسة والفرع العلمي، ومدى أهمية الاختصاص في سوق العمل وفقاً لمبدأ العرض والطلب الاقتصادي.

د–الوظيفة الثقافية للمدرسة: تعد الوظيفة الثقافية من أهم الوظائف التي تتولاها المؤسسات المدرسية؛ فالمدرسة تسعى إلى تحقيق التواصل والتجانس الثقافيين في إطار المجتمع الواسع.

وتأخذ وظيفة المدرسة الثقافية أهمية متزايدة وملحة كلما ازدادت حدة التناقضات الثقافية والاجتماعية، بين الثقافات الفرعية القائمة في إطار المجتمع

الواحد: كالتناقضات الاجتماعية، والعرقية، والجغرافية، وهي التناقضات التي يمكن ان تشكل عامل كبح يعيق تحقيق وحدة المجتمع السياسية، ومدى تواصله الثقافي وتفاعله الاقتصادي.

وقد تجلت أهمية هذه المسالة في مرحلة نشوء وتكون الأسواق القومية في أوروبا في مرحلة الثورات البرجوازية، وهي الثورات التي اقتضت وجود ثقافة واحدة لمجتمع اقتصادي واحد.

ولقد لعبت المدرسة وما تزال تلعب، دورا يتميز بالأهمية في تعزيز لغة التواصل القومي بين جميع أفراد المجتمع وتحقيق الوحدة الثقافية عبر تحقيق التجانس في الأفكار والمعتقدات، والتقاليد والتصورات السائدة في المجتمع الواحدة.

ويرى الباحث **سعيد إسماعيل**[9]؛ أن المدرسة التي أوجدها المجتمع كانت للقيام بواجبات معينة ألا وهي:

1-**النقل الثقافي:** حيث تقوم المدرسة بنقل التراث الثقافي من الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة بأساليب ووسائل جيدة تقتضيها طبيعة العصر، مع مراعاة أن عملية النقل هذه تستلزم تطهير وتنقيحه من الشوائب والخرافات بالإضافة إلى محاولة تبسيطه ليتلقاه المتعلم بشكل ميسر.

2-التكامل الاجتماعي بين الجماعات التي تنتسب للمجتمع، إذ ينتسب للمجتمع جماعات متعددة حيث يكون للمدرسة دور كبير في القضاء على التناقضات التي قد تنشأ بين هذه الجماعات وتحقيق التكامل في بينها، وبذلك يتحرر المتعلم الانعزال محصوراً بين جماعته.

3-النمو الشخصي للتلميذ سواء كان داخل المدرسة أو داخل بيئة المجتمع الكبير.

4-تنمية أنماط اجتماعية جديدة: فالتربية وسيلة تكوين أنواع السلوك وتغييرها وتنميتها على أساس من العلم والمعرفة لذا كان لزاما على المدرسة أن تقوم بواجبها في تنمية أنماط اجتماعية جديدة حصلت نتيجة التطورات الجديدة

والحاصلة في المجال العالمي كله لتجعل منهم مواطنين صالحين قادرين على التكيف مع جماعاتهم التي يعيشون فيها.

5-تنمية القدرات الإبداعية: المؤسسات التي تستند إلى المعرفة العلمية بحاجة إلى أفكار ابداعية والمدرسة في سعيها إلى تنمية الإبداع لا بد أن تنمي لدى الطالب الفضول المعرفي واستكشاف المجهول.

6-توفير مناخ يشجع على ممارسة القيم الديمقراطية والعلاقات الإنسانية.

ومن خلال ما سبق يمكننا تلخيص دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية في النقاط التالية:

1-تنمية الإطار الثقافي المشترك لتماسك أبناء المجتمع من خلال نقل قيم المجتمع وأفكاره واتجاهاته من جيل إلى جيل وتنقية هذا التراث وتجديده بانتقاء أفضل ما فيه لتشكيل شخصية التلميذ من جميع الجوانب.

2-تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية إلى كل طفل ومساعدته على حل مشكلاته والانتقال به من طفل يعتمد على غيره واتكالي في معظم الأشياء إلى راشد مستقل معتمد وواثق من نفسه ومتوافق نفسياً واجتماعيا.

3-مراعاة قدرات التلميذ وتفهمها من خلال ادراكه للواقع وصقل مهاراته وإتاحة فرص نمو شخصيته في إطارها الاجتماعي المحدد.

4-تعليم التلميذ كيف يضبط سلوكه ويحقق أهدافه بطريقة متلائمة تتفق مع المعايير الاجتماعية.

5-اكساب التلاميذ العادات الصحية السليمة التي تساعده على الاحتفاظ بسلامة أبدانهم والوقاية من الأمراض وتنمية العادات الغذائية السليمة.

6-توجيه التلاميذ وإرشادهم لاختيار المجال التعليمي والتخصصي، وما يترتب عليه من تحديد مهنته التي سوف يزاولها في المستقبل.

7-اكساب التلاميذ أساليب التفكير العلمي وتحفيزهم على الأداء والانجاز واتقان العمل.

8-منح بعض الامتيازات لتشجيع التلاميذ على السلوك الاجتماعي الجيد الذي ارتضاه المجتمع لأبنائه، وإلغاء بعض الامتيازات أو الحرمان منها لوقت معين مقابل السلوك غير الايجابي.

9-بث في نفوس التلاميذ أهمية الإحساس لواقع المجتمع وآماله وتطلعاته، ومشكلاته ودورهم في كيفية التغلب عليها مما يعمل على تهيئة التلاميذ للمستقبل، وبالتالي تهيئتهم لعملية التكيف الاجتماعي. (ومثال على ذلك تعليمهم مبادئ المحافظة على الموارد المالية وحماية البيئة).

فالمدرسة إذن؛ هي المؤسسة الاجتماعية التي أنشأها المجتمع لتقابل حاجة من حاجاته الأساسية؛ وهي تطبيع أفراده تطبيعاً اجتماعياً يجعل منهم أعضاء صالحين وأصبحت هي الوحيدة القادرة على توفير الفرص الكافية لإكساب تلاميذها الخبرات التعليمية وتكشف ميولهم واستعداداتهم وتستثمرها.

وتعّد كل فرد للمهنة التي تناسبه وأصبحت ترسم الخطط لتلاميذها ليتعلمو الاعتماد على النفس في سن مبكرة، كما أصبحت نقطة الالتقاء للعلاقات العديدة والمتداخلة والمعقدة، ولذا أصبحت قوة اجتماعية موجهة تعمل على بناء الشخصية السوية وإكساب التلميذ الخبرات التي تهيؤه لمواجهة تحديات الحياة الاجتماعية.

ثانيا: الحــراك الاجتماعي.

2-1-تعريف الحراك الاجتماعي:

يعرفه الباحث **الشخيبي علي** على أنه "انتقال الفرد أو الجماعة من مستوى معين أو طبقة اجتماعية معينة إلى مستوى أو طبقة اجتماعية أخرى في التسلسل الهرمي للبناء الاجتماعي أو داخل المستوى أو الطبقة الاجتماعية الواحدة، وهو حركة الفرد أو الجماعة من طبقة أو مستوى اجتماعي إلى طبقة أو مستوى اجتماعي آخر، وقد تكون هذه الحركة إلى أعلى أو أدنى في التدرج الطبقي"[10].

كما يعرف الحراك الاجتماعي بأنه "العملية التي ينتقل بها الأفراد من موقع إلى آخر في المجتمع، وغالبا ما تكون المواقع التي ينتقل إليها الأفراد متدرجة عبر

قيم تدريجية محددة؛ ويكون الحراك الاجتماعي هو الحركة على هذا السلم المتدرج من موقع إلى آخر صعودا أو هبوطا"[11])

ويضيف الباحث **أحمد زايد** أن "الحراك الاجتماعي ليس مجرد حركة للفرد، ولكنه يشير أيضا إلى الفرص المفتوحة أمام الفرد للدخول في الحركة؛ فالحراك الاجتماعي هو "حركة الأفراد للطبقات المختلفة والجماعات المهنية المختلفة، أو الفرص المتاحة أمامهم للدخول في هذه الحركة".

في حين يؤكد الباحثان **ذياب البداينة وفايز المجالي**[12] أنه "يعرف انتقال داخل الهرم الاجتماعي من موقع (منزلة) إلى آخر بالحراك الاجتماعي Mobility Social، ويعد التغير في الوضع المهني من أفضل المؤشرات على الحراك الاجتماعي، لأن المهنة ذات دلالة جيدة على وضع الفرد الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإن التغير في الوضع المهني دليل ومحك جيد للحراك الاجتماعي، حتى أن استخدام مفهوم الحراك المهني أصبح يعني الحراك الاجتماعي".

كما يعرف أيضا بأنه: الوضع الذي يشير إلى إمكانية تحرك الأفراد أو الجماعات إلى أسفل أو إلى أعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية في هرم التدرج الاجتماعي أو في إطار النسق الاجتماعي"[13].

كما يدل مصطلح الحراك الاجتماعي على حركات الأفراد أو حركات والوحدات الأسرية داخل منظومة من الفئات المهنية أو داخل منظومة من الطبقات الاجتماعية، والحراك الاجتماعي لدى الأفراد يوصف على وجه العموم أنه (داخل الأجيال.

ويؤكد الباحث **محمد فوبار** أن مفهوم الحراك الاجتماعي ينظر اليه من مستويين: فهو بمثابة انتقال أو تحرك يمثل "تغيرا في المركز أو الدور بخاصة في النطاق المهني، دون أن يؤدي هذا التحرك (الذي يقوم به أفراد أو جماعات منتقاة) إلى تغير شامل في الوضع الطبقي، وهذا يسمى بالحراك الأفقي، لكن إذا كان التغير في المركز أو الدور ويتضمن تغيرا في الوضع الطبقي (كأن ينتقل الشخص من مواقع طبقية متدنية إلى مواقع متوسطة أو عليا)، فإنه يسمى حراكا عموديا"[14].

وضح الباحث أعلاه كيف نفرق بين نوعين من الحراك ألا وهما الحراك العمودي والذي يحدث عند تغيير الطبقة الاجتماعية، بينما يحدث الحراك الافقي عند التغير المهني.

وبصفة عامة يمكننا القول إن الحراك الاجتماعي هو ذلك التغير والتحول الذي يحدث اما في الطبقة أو المهنة ويكون عموديا أو أفقيا، صاعدا أو هابطا (نازلا).

2-2-أنواع الحراك الاجتماعي:

وضح الباحث **أحمد زايد**[15]، أيضا أنه "لا يمكن أن يكون الحراك الاجتماعي حراكا مطلقا، بل هو أيضا حراك نسبى؛ ومن هنا كانت التفرقة بين الحراك الاجتماعي المطلق absolute social mobility والحراك الاجتماعي النسبي relative social mobility.

حيث يشير الحراك المطلق إلى انتقال جماعات من الأفراد من طبقة إلى أخرى أو من شريحة إلى أخرى، وهو يحدث في حالات التغير الواسع النطاق الذي يحدث على أثر تغير البناء المهني أو الصناعي للمجتمع، الذى قد يؤدى إلى تحول أعداد كبيرة من السكان من الأعمال اليدوية إلى الأعمال الإدارية والخدمية.

أما الحراك النسبي فهو الحراك الذي يحدث بين الطبقات عبر انتقال أفراد من طبقة إلى أخرى دون حدوث تغيرات جذرية في بنية الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية، ولا يرتبط الحراك الاجتماعي في الكثير من الأحيان بصور تحقيق العدالة في مجتمع ديمقراطي مفتوح.

ولكن ظروف الاقتصاد السياسي في كل المجتمعات تضع قيودا على عمليات الحراك الاجتماعي إلى درجة أنها قد تغلق بشكل كامل، فيصبح المجتمع جامداً لا حراك فيه؛ ومن هنا فإن الحراك الاجتماعي لا يدل على وجود العدالة والانفتاح، وإنما قد يكون وسيلة لتحقيقهما أو قل للتغلب على صور عدم العدالة والاستبعاد الاجتماعي القائم في المجتمع.

كما أكد الباحثان **ذياب البداينة وفايز المجالي** أنه يمكن التمييز بين نوعين من الحراك الاجتماعي حسب اتجاهه وهما:

1- **الحراك العمودي Vertical Mobility** ويعني انتقال الأفراد الصاعد أو الهابط في الطبقة الاجتماعية.

2- **الحراك الافقي Horizontal Mobility** ويعني انتقال الأفراد من مكانة إلى أخرى وفي المستوى نفسه من المكانات الاجتماعية، ويوضح الباحث عبد والتواب عبد الاله أنه يشير إلى حركة الأفراد أو الجماعات من وضع اجتماعي إلى آخر مع عدم وجود اختلاف في الدرجات بين الوضعين مثلا: الذي يعمل كهربائي ثم يعمل ميكانيكي"[16].

كما حدد بعض علماء الاجتماع عددا من الأسس العامة للحراك الاجتماعي الرأسي أهمها:

1- يندرج وجود مجتمع فيه الطبقات مغلقة اغلاقا محكما أو لا يوجد فيها حراك اقتصادي وسكاني ومهني.

2- لا يمكن أن يوجد مجتمع يكون فيه الحراك الرأسي حرا بصورة مطلقة، ويكون الحراك من طبقة إلى أخرى دون عقبات.

3- يختلف عمق وشمولية الحراك الاجتماعي الرأسي من مجتمع إلى آخر.

4- يختلف عمق وشمولية الحراك الاجتماعي الرأسي في المجتمع نفسه من وقت لآخر.

ومنه؛ يمكننا التفريق بين الحراك الاجتماعي الذي يأخذ شكلا فرديا، بينما يطلق على الحراك الذي يتخذ شكلا جماعيا بالحراك الطبقي Class Mobility.

هذا، ويضيف العديد من الباحثين نوعين آخرين من الحراك[17]:

1- حراك اجتماعي بين الأجيال Intergenerational Social Mobility: والذي يظهر عند مقارنة الطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها كل من الأبناء والآباء والأجداد، فإذا حقق الأبناء مستوى طبقيا أعلى من ذلك الذي ينتمي اليه آباؤهم، فانهم بذلك يكونوا قد انجزوا حراكا اجتماعيا صاعدا عبر الأجيال، وعكس ذلك صحيح أيضا الحراك الاجتماعي النازل عبر الأجيال.

2- حراك اجتماعي داخل الجيل Social Mobility inside وتجري بمقارنة الأوضاع الطبقية التي شغلها الفرد في حياته المهنية، وما يحققه من انجاز فيها.

2-3-أنماط الحراك الاجتماعي(18):

1-**الحراك المهني:** ويقصد به تغيير الفرد لمهنة أسرته، وتبديل الأبناء لمهن آبائهم نتيجة لازدياد التخصص المهني، وتوافر مجالات العمل أمام الفرد، حسب ميوله الفردية واستعداده للإنتاج، ويساعد الحراك المهني على تحرك الأفراد اجتماعيا واقتصاديا عن مكانة اسرهم الاجتماعية والاقتصادية.

2-**الحراك المكاني:** هو أكثر أشكال الحراك الاجتماعي انتشارا في المجتمع الحضري الصناعي، فقد أصبح من الشائع انتقال الفرد من إقليم إلى إقليم أو من حي إلى آخر، وكان الحراك المكاني محدودا في المجتمع التقليدي، وكان والفرد يدين بالولاء للأرض التي يولد فيها ويمارس نشاطه الاجتماعي والاقتصادي فوقها.

ولكن أدى تقدم وسائل المواصلات ووسائل النقل، ونشأة مهن جديدة ذات أجور مرتفعة في أماكن متفرقة، إلى ازدياد الحراك المكاني للأفراد، وهجرتهم من الأقاليم التي يقيمون بها مع أسرهم إلى مواطن العمل الجديدة.

3-**الحراك الاقتصادي:** ويقصد به تغير مراكز الأبناء الاقتصادية عن مراكز الآباء والأجداد، فلقد أدى تغير نظام الملكية، ونمو الملكيات الفردية ونشأة نظام الأجور وتقسيم العمل وتقيمه على أساس انتاج الفرد ومقدار ما يبذله من مجهود ونشاط إلى تغير المراكز الاقتصادية للأفراد.

وأصبح من الطبيعي أن تتغاير المراتب الاقتصادية للأبناء عن مراتب آبائهم، لتغير المهن التي يقوم بها كل منهم، ولعل تغاير المراتب الاقتصادية يعني أن التكوين الطبقي أصبح مرنا ومتغيرا، وأصبح من السهل أمام الأفراد الانتقال إلى مرتبة أعلى من مرتبة أسرهم بمقدار ما يبذلونه من جهد وعمل، وما يقومون به من نشاط في مهنهم، وصار من الطبيعي كذلك أن تنخفض مكانة الأفراد الاقتصادية عن مكانة أسرهم، إذا ما فشلوا في مهنهم.

4- **الحراك الفكري:** يقصد به مقدار ودرجة وقوة ارتباط الفرد بالقيم والأفكار المستحدثة المختلفة، وقد ساعدت وسائل الاتصال مثل الراديو والتلفزيون والصحف والكتب والمجلات وازدياد الاختراعات الحديثة في العلوم والفنون إلى ازدياد فرص

الحراك الفكري، وعرض نماذج فكرية واجتماعية في أساليب جديدة من السلوك، وكذلك تغير التقاليد المتوارثة عن الآباء والأجداد.

كما أدى ازدياد حركة الكشف العلمي إلى ضعف ارتباط الأفراد بالقيم القديمة، واتجاههم نحو تقبل الأفكار والمبادئ المستحدثة، كما أدى ازدياد وتنوع مراكز البحث العلمي وزيادة الانفاق على تلك المراكز إلى زيادة البحوث والدراسات العلمية وزيادة النشاط الفكري المصاحب لها.

2-4-عوامل الحراك الاجتماعي:

1-**الهجرة:** تلعب الهجرة دورا كبيرا في الحراك الاجتماعي، حيث أنها ناتجة عن السعي لتحسين ظروف وأحوال الأفراد والجماعات اجتماعيا واقتصاديا، لما تتيحه من فرص متعددة في التعليم والعمل وتحقيق مستوى عال من الدخل، ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

وفي هذا السياق هناك اعتقاد سائد بأن المهاجرين يميلون إلى أن يكونوا من طبقة اجتماعية أعلى من عامة السكان، فقد أكدت الدراسات الاجتماعية أنه يسود في المجتمعات الصناعية المتقدمة معدل هجرة مرتفع في صفوف الأفراد المهرة من التخصصات الفنية، إذ تكون لدى المهاجرين رغبة في تحسين وضعهم الاقتصادي [19]

2- **التعليم:** يعد التعليم من العوامل المهمة في عملية الحراك الاجتماعي، تبعا لما يترتب عنه من تمايز بين أفراد المجتمع ناتج عن عوامل مختلفة منها الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأسرة.

"وقد اعتمد نموذج بودون على تحليل نمط سلوك الفاعلين، بأن الأفراد يسجلون معدل نجاح مدرسي جيد نسبيا وفق أصلهم الاجتماعي، كما أن دوافعهم وتحفيزاتهم تتأثر بالأصل الاجتماعي، وتتوافق هذه المقاربة للحراك الاجتماعي، الدراسات التي اجراها "جنكز" في وم أ، وجيرو في سويسرا وغيرهم، ودلت هذه الدراسات على أنه إذا كان الأصل الاجتماعي يؤثر على المستوى التعليمي بشكل حاسم، فإن المستوى التعليمي يؤثر على الموقع الاجتماعي تأثيرا اعتداليا بطريقة

معتدلة دائما" [20].

ومن خلال ما جاء أعلاه؛ يمكننا التأكيد على أن التعليم من أهم العوامل التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي داخل المجتمعات المعاصرة، نظرا لما يتيحه من فرص تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي على مستوى المجتمع، وتحسين أوضاع المعيشة على مستوى الأفراد.

وهذا، وتؤكد الدراسات الاجتماعية والتي جاءت نتائجها لتوضح كيف استطاعت العديد من الطبقات الدنيا –على الرغم من ظروفهم الاجتماعية القاسية– على تبوء أعلى الدرجات في السلم التعليمي، وتغير وضعها الطبقي من خلال الحراك الاجتماعي الذي حققه التعليم.

3–**التحولات السياسية:** إن التحولات السياسية بمختلف أشكالها تجعل المجتمع في حالة أكثر ما تكون قابلة لإتاحة الحركة للأفراد، حيث تشكل بيئة خصبة لارتفاع درجة الحراك الاجتماعي، فالثورات التي تعمل على تغيير نظام الحكم، والانفتاح السياسي من قبل السلطة الحاكمة والفوضى واللا نظام، كلها عوامل مهمة تساعد على الحراك الاجتماعي.

هذا ما يؤكده علماء الاجتماع من خلال نتائج أبحاثهم والتي يوضحون من خلالها أن التحول السياسي يرتبط بفترات الاضطراب الاجتماعي، مثل الحرب والثورة والإصلاح السياسي والاجتماعي، ففي فترات الحرب يحدث حراك اجتماعي صاعد أو هابط لبعض الأفراد، وخير مثال على ذلك ما نتج عن التحولات السياسية الناتجة عن الثورات العربية وما خلفته من حراك اجتماعي نازل وصاعد.

كما يوضح أحمد زايد أنه "في حالة سيادة مبادئ الديمقراطية كالحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، فإن المجتمع يصبح مجالا خصبا للحراك الاجتماعي، وأن العوامل الشخصية التي تتمثل بالموهبة والقدرة والمهارات على استخدام أفراد المجتمع للتكنولوجيا من العوامل التي تؤدي للحراك الاجتماعي الصاعد"[21].

ثالثا: علاقة التعليم بالحراك الاجتماعي:

إن أهمية التعليم تنبع من أنه مطلب أساسي للمهنة والعمل، فالتوزيع الهرمي

لمكانات المهن الذي يعتمد بشكل كبير على المستوى التعليمي للأفراد، يتبعه اختلاف في الدخل، فبالتالي فان الفروق في المهنة والدخل تظهر كفروق طبقية، أم تعليم المرأة فقد رفع من مساهمة المرأة في سوق العمل، مما أدى الى دخول مهن أنثوية جديدة إلى المجتمعات بصفة عامة والمجتمعات العربية بصفة خاصة، ليرتفع بذلك مساهمة المرأة في سوق العمل وفي الاقتصاد الوطني.

وهذا يرجعه الباحثون الى ارتفاع مستوى تعليم المرأة، وارتفاع تكاليف المعيشة، مما اضطر المرأة للخروج للعمل جنبا الى جنبا مع الرجل لإعالة عائلتها، وتحسين ظروفها المعيشية، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الوعي في المجتمعات العربية لضرورة تعليم الانثى مثلها مثل الذكر؛ لتفعيل ما يطلق عليه بالعدالة الاجتماعية حرصا منها لترسيخ مبادئ التكافؤ الاجتماعي.

كما يوضح الباحث **أحمد زايد**[22] عند تطرقه لعوامل الحراك الاجتماعي؛ أن التعليم هو أول وأهم الوسائل التي تتيح للأفراد حركة مستمرة إلى أعلى؛ فقد أكدت العديد من البحوث علم الاجتماع على أن التعليم هو حجر الزاوية في الحراك الاجتماعي، واتجهت بحوث التعليم في علاقته بالحراك الاجتماعي اتجاهات عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تأكيد الارتباط المباشر بين التعليم والحراك الاجتماعي، ويقوم افتراض العلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعي على الاعتقاد بأن التعليم له قيمة في حد ذاته وبصرف النظر عما يترتب عليه من نجاحات؛ فالتعليم له قيمة رمزية symbolic value، وهي قيمة تختلف عن القيمة الوظيفية للتعليم المرتبطة بالمهن التي ينتجها أو صور الحراك التي يخلقها، فالتعليم – في ضوء ذلك – يبقى وسيلة لا غنى عنها لأولئك الذين يسعون إلى مزيد من الصعود إلى أعلى، وبصرف النظر عن المهن.

2- أن التعليم لا يؤثر بشكل متواز في عملية الحراك الاجتماعي، فالذين يتلقون تعليمهم في المدارس الثانوية المتميزة من أبناء الطبقات الدنيا والوسطى يحصلون على فرص أفضل من الذين يحصلون على التعليم الأساسي؛ فالتعليم

الذي يؤثر تأثيراً أفضل في الحراك الاجتماعي لابد أن يكون تعليما متميزاً.

فقد أكدت الدراسات التي أجريت على الطبقات الدنيا، أن الطفل تفتح أمامه فرص الحراك الاجتماعي إذا ما حصل على تعليم متميز، وأن التعليم المتميز يضمن للأشخاص من الطبقات المستقرة عدم السقوط إلى أسفل في سلم التدرج الطبقي، وقد يرتبط التعليم المتميز بالقدرة الاقتصادية، ومن ثم يتأثر بالخلفية الاجتماعية.

3- إن المهنة هي أحد الوسائط الأساسية في علاقة التعليم بالحراك الاجتماعي، فالمهنة التي يتيحها التعليم هي التي تحدد مصير الحركة الاجتماعية، وهي التي تعكس تعليمه وقيمه، ومسيرة حياته، وارتباطاته بالآخرين في الماضي.

كما أنها تعكس نمط علاقاته الحاضرة، وتؤشر على دخله، وعلى نمط عمله، وعلى مدى الأمن والاستقرار الذي يتمتع به في العمل، ومدى الفرص المفتوحة أمامه لتجميع الثروة، ونمط حياته الحالي والمستقبلي، ومدى ما يضفى عليه من شرف أو هيبة أو قوة.

إن التعليم هو الذي أنتج المهنة، ولكن المهنة هي التي تحدد كل هذه الأبعاد الدالة على الحراك الاجتماعي للفرد، ويدل ذلك على أن العلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعي قد لا تنتج حراكا، إلا إذا ارتبط التعليم بمهنة تنتج عملا، وعلاقات، وأسلوب حياة، وصوراً من القوة والهيبة. إن المهنة هي التي تمنح الفرد امتيازه، ومن ثم فإن خريطة المهن هي التي تعكس خريطة المجتمع الطبقية، وأن رموز المهن وما يحط بها من ألقاب وامتيازات هي الدالة في النهاية على الوضع الطبقي للفرد.

4-وفى المقابل يشكك البعض (وإن كان عددهم أقل ونفوذهم أضعف) في أهمية التعليم في الحراك الاجتماعي. ويؤكد هؤلاء على أن التعليم ما هو إلا أحد العوامل المهمة في الحراك الاجتماعي، وليس هو العامل الأكثر أهمية. وقد ذهب هذا المذهب أندرسون Anderson الذي قام بتحليل بيانات مقارنة من المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والسويد.

وتوصل إلى نتيجة مفادها أنه بالرغم من أن التعليم يؤثر على فرص الفرد للصعود أو الهبوط عبر السلم الاجتماعي، فإن الحراك لا يرتبط بالتعليم إلا ارتباطاً

جزئياً، وأن التعليم ما هو إلا عامل واحد من بين عوامل كثيرة، وتتأسس هذه الفرضية على ما يلاحظ من أن ثمة فروق فعلية – فيما يتصل بالمستوى الاجتماعي الاقتصادي – بين أولئك الذين يتشابهون في التعليم.

فالخلفية الاجتماعية التي جاء منها الفرد تؤثر تأثيراً كبيراً على إمكانيات صعوده، فإذا تشابه اثنان في التعليم، فإن الفرد القادم من خلفية اجتماعية أكثر استقراراً وأكثر رفاهاً، سوف يكون متميزاً طبقياً عن نظيره الذي حصل على نفس التعليم، ومن ثم فإذا كان التعليم يؤدى إلى الصعود الاجتماعي، فإنه لا يلغى التميزات الطبقية، أو صور اللامساواة الاجتماعية التي ترتبط باعتبارات أخرى بعيدة عن التعليم.

5- وقد ترتب على كل هذه التوجهات البحثية أن التفت الباحثون إلى العوامل التي قد تساعد مع التعليم في تحقيق الحراك الاجتماعي، أو التي قد تمنع – في حالة عدم تحققها–التعليم من أن يؤتى ثماره في عملية الحراك الاجتماعي، وتقوم وجهة النظر هذه على أن العلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعي علاقة معقدة ولها وجوه عديدة، ومن ثم فإن بحث هذه العلاقة لابد وأن يتم على خلفية الوعي بأهمية العوامل الأخرى الفاعلة في هذه العلاقة.

كما أظهرت العديد من الدراسات الاجتماعية إلى أن المتسربين من المدارس يتوجهون نحو المهن المتعلقة بالسيارات والبيع المنفرد، وانهم ينحدرون من أسر فيها الوالدين أميين وذوي دخل منخفض.

ويضيف الباحث حسن العمايرة أن المدرسة تلعب دورا هاما في عملية الحراك الاجتماعي، وذلك من خلال ما تقدمه من تعليم للأفراد، فللتعليم قيمة في حد ذاته، فمنها القيمة الرمزية؛ وهي قيمة تختلف عن القيمة الوظيفية للتعليم المرتبطة بالمهن التي ينتجها، فالتعليم يؤثر تأثيرا أفضل في الحراك الاجتماعي إذا كان تعليما متميزا، فقد أكدت دراسات أقيمت على الطبقات الدنيا، أن الطفل تفتح أمامه فرص الحراك الاجتماعي الصاعد إذا ما حصل على تعليم متميز.

كما تعتبر المهنة هي أحد الوسائط الأساسية في علاقة التعليم بالحراك

الاجتماعي فالمهنة التي يتيحها التعليم؛ هي التي تحدد مصير الحركة الاجتماعي، وهي تعكس تعليمه وقيمه، ومسيرة حياته، كما أنها تعكس علاقاته الحاضرة، وتؤثر على دخله وعلى نمط عمله، ومدى الفرص المفتوحة أمامه لتجميع الثروة، وتغيير نمط حياته الحالي والمستقبلي؛ فالتعليم هو الذي يحدد مهنة الأفراد في المستقبل، والمهنة هي التي تحدد الابعاد التي تدل على الحراك الاجتماعي للأفراد.

وفي الأخير يمكننا القول إن التعليم كما سبق ووضحنا هو العامل الرئيسي والاساسي الذي عمل على الحراك الاجتماعي، سواء الصاعد والذي يحد إذا تفوق الفرد وتحصل على تعليم متميز وحضي بمتابعة في اسرته، ومدرس كفؤ يعمل على ايصال الفرد في مختلف المراحل التعليمية الى تحقيق اعلى درجات التحصيل الدراسي، والعكس فقد يحدث الحراك الاجتماعي النازل

إذا لم يكن هناك من يرعى الفرد منذ نعومة اظافره، لا في البيت ولا في المدرسة، فهو هنا يمكن ان يبقى في نفس الطبقة (حراك اجتماعي افقي).

خاتمة:

لقد لفت انتباه المجتمعات المعاصرة اليوم ضرورة الاهتمام بالتعليم، وهذا ما يفسر ما تنفقه على هذا القطاع، بالإضافة الى العديد من الاصلاحات والتغيرات التي تنصب جميعها لرفع مستوى التعليم لدى افرادها؛ لتطوير قدراتهم ومستوياتهم التعليمية والفكرية، لإحداث التغير الذي يعمل على التنمية والتقدم، ومن أحسن من المدرسة والتعليم لتحقق داخل المجتمعات الحراك الاجتماعي الصاعد.

قائمة الهوامش:

1- فريديريك معتوق: **معجم العلوم الاجتماعية**، أكاديميا للنشر، بيروت (لبنان)، 1993، ص99.

2- علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب: **علم الاجتماع المدرسي** (بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004، ص16.

3- Raymond Boudon, Phillipe Besnard, Mohamed Cherkoui, Bernard Pierre Lécuyer : **Dictionnaire de Sociologie**, Larousse, Paris, 2005, P74.

4- عبد الله الرشدان: **علم اجتماع التربية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999 ص160.

5- محمد علي محمد سعيد: **علم التربية وأسسه**، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1425هـ، ص244.

6- علي أسعد وطفة، علي جاسم الشهاب: **علم الاجتماع المدرسي** (بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004، ص34.

طارق السيد: **علم الاجتماع المدرسي**، مؤسسة شهاب الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص36

7- نفس المرجع، ص37.

8- سعيد اسماعيل علي: **نشأة الفكر التربوي وتطوره**، عالم الكتب، القاهرة، 2002، ص.ص(264-266).

9- الشخيبي علي: **علم اجتماع التربية المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص189.

10- أحمد زايد: **التعليم والحراك الاجتماعي في مصر**، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الاداب، القاهرة، 2008، ص.

11- ذياب البداينة، فايز المجالي: **الحراك الاجتماعي بين الأجيال والتفصيل المهني لدة الأبناء**، قسم علم الاجتماع، جامعة مؤتة، الكرك، مجلة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر، العدد التاسع، السنة الخامسة، جانفي1996، ص209.

12- نفس المرجع، ص303.

13- محمد فاوبار: **المدرسة والمجتمع واشكالية لا تكافؤ الحظوظ**، تقديم: عبد الكريم غريب، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2011، ص37.

14- احمد زايد، مرجع سابق، ص 16.

15- ذياب البداينة، فايز المجالي، مرجع سابق، ص211.

16- خليل أحمد خليل: **المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع**، دار الحداثة، مصر، 1984، ص174.

17- ذياب البداينة، فايز المجالي، مرجع سابق، ص354.

18- أحمد زايد، مرجع سابق، ص19.

19- جون سكوت، **علم الاجتماع (المفاهيم الأساسية)**، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت(لبنان)، 2009، ص.ص (174،175).

20- أحمد زايد، مرجع سابق، ص21.

21- نفس المرجع، ص23.